

الاهمية الاقتصادية للبترول الشرق الاوسط

للدكتور محمد رؤوف مصطفى*

ان أهمية البترول الاقتصادية قد ازدادت في العصر الحديث فاصبح عصب الحضارة المادية وله أهميته البالغة في حياة الامم ، فحضارتها تقاس بكميات البترول التي يستهلكها الفرد من ابناءها سواء في السلم أو في الحرب . كما أنه أصبح مصدر القوة المحركة ومصدر الثروة الاقتصادية واذا جاز لنا أن نعتبر القرن التاسع عشر عصر الفحم فالقرن العشرون هو عصر البترول ، وأصبح البترول يمثل المكانة الاولى بين مصادر الطاقة الحديثة في العالم بعد ان كان الفحم هو صاحب هذه المكانة كما أصبح البترول من المواد الخام التي تقوم عليها صناعات كيمياوية في غاية الاهمية ، علاوة على أن حاجة الانسان له قد تضاعفت نتيجة للتقدم المستمر في عالم الصناعة والمواصلات .

ويرجع السبب في تفوق البترول وغازه الطبيعي على الفحم كمصدر أول للطاقة في العالم الى الاسباب الآتية :-

- ١ - اختراع المحرك ذى الاحتراق الداخلي وانتشار استخدامه بسرعة على نطاق واسع منذ بداية هذا القرن ، وذلك نظرا لتفوقه على المحرك الذي يسير بقوة البخار .
- ٢ - تفوق البترول على الفحم من حيث القوة الحرارية الكامنة فيه ، اذ ان النسبة تتحدد بين الاثنين بحوالي ٥ : ٣ وهذه النسبة تزيد على ذلك في بعض مشتقات البترول .

* الدكتور محمد رؤوف مصطفى رئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الليبية تخرج في كلية التجارة (جامعة القاهرة) عام ١٩٣٧ وحصل على ماجستير في المحاسبة ودبلوم الدراسات العليا المالية والاقتصادية من كلية الحقوق والدكتوراه في المحاسبة .

٣ — يمتاز البترول بطبيعته السائلة التي تجعله يفضل الفحم في النقل والتخزين وتموين البواخر والقطارات •

٤ — يفضل البترول الفحم من حيث تكاليف الإنتاج بسبب التعمق في استغلال مناجم الفحم وارتفاع أجور العمال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وكثرة العمال اللازمين لإنتاج الفحم •

وسوف نتعرض للموضوع من جانبين : الاول يمثل أهمية بترول الشرق الاوسط في الاقتصاد الاوربي والثاني أهمية بترول الشرق الاوسط للشرق الاوسط ذاته •
فبالنسبة للجانب الاول نلاحظ مبدئيا ان اوروبا كانت تعتمد في العشرين سنة الاولى من هذا القرن على بترول المكسيك^١ وبعد ذلك على فنزويلا ، الا انه منذ سنة ١٩٣٠ ابتدأت الاكتشافات الكبيرة في الشرق الاوسط وظهرت البلاد المنتجة الكبيرة وهي الكويت وايران والمملكة العربية السعودية والعراق وهي تنتج حوالى ربع انتاج العالم في سنة ١٩٦٥ وانه نظرا لضالة الجزء الذى تستهلكه هذه البلاد نفسها أصبحت أهم المصدرين لاوروبا الغربية — والتي لا تملك من البترول الا جزءا ضئيلا — علاوة على تصديرها البترول لبلاد أخرى في أفريقيا وآسيا وأستراليا •

وكما ذكر الكاتب جورج لوزونوسكي في كتابه «البترول والدولة» أن الكثيرين من الاوروبيين يدركون مقدار اعتماد اوروبا الكبير على بترول الشرق الاوسط الا ان تلك الحقيقة برزت أكثر منذ عام ١٩٥٦ •
على انه من ناحية أخرى فان الشرق الاوسط يعتمد على صادرات البترول لتنميته الاقتصادية •

وعلى ذلك فان غرضنا هنا والذي يعيننا هو التزود ببعض المعلومات المقتضبة ومعظمها من طراز الاحصائيات التي من مهمتها الاجابة على مدى اعتماد اوروبا على بترول الشرق الاوسط وهي المقادير التي تستهلكها اوروبا سنويا وهل هذه الكميات تسير في اتجاه تصاعدى ، واذا كان كذلك فالى أى مدى ؟ ومن هو الشاحن الرئيسى للبترول الى اوروبا بعد فترة الحرب ، وهل يمكننا مقارنة البترول

مع مصادر الطاقة الاخرى مثل الفحم والغاز والقوة الكهربائية والتي تولد من المياه ؟

وهل هناك من علاقة بين نمو الصناعة الاوربية واستهلاك البترول ؟ وما هو مقدار تكرير البترول في أوروبا ؟ وكم تنفق أوروبا على البترول المستورد ؟

وسنحاول بقدر الامكان الاجابة على تلك الاسئلة الهامة والتي نرجو ان نجيب عليها دون ان نذهب الى تحليل عميق لاقتصاد أوروبا والذي لا يمكن استيفائه في مثل هذا الحيز المحدود .

ولقد تبين من الدراسة التي وضعها خبراء فرست ناشينال سيتى بنك اوف نيويورك ان الطلب على الزيت سينمو من الآن حتى ١٩٧٠ تقريبا كما يتضح من الجدول رقم (١) الآتى :-

الطلب العالمى على الزيت (جدول رقم ١)

(النسبة المئوية للزيادة السنوية)

١٩٦٩ الى ١٩٦٤	١٩٥٩ الى ١٩٦٤	
٨٠٦	١٥	أوروبا الغربية
١٢٠٥	٢٧٠١	اليابان
٧٠٧	٨٠٧	الشرق الاوسط وافريقيا
٨٠٠	٧٠٦	استراليا ونيوزيلندا
٧٠٣	١١٠٣	مناطق شرقية أخرى
٣٠٢	٢٠٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٥٠٠	٥٠٠	كندا
٥٠٣	٥٠٧	مناطق غربية أخرى
٨٠٨	٩٠٦	المناطق الشيوعية
٦٠٥	٧٠٨	العالم بأجمعه

والذى يهمنى فى هذا الجدول هو زيادة نسبة الطلب على الزيت فى اوربا والشرق الاوسط ولو أن نسبة الزيادة ستقل فى المدة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ ولن ترتفع النسبة فى المدة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ الا فى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزلندا .

ولكن عدد البراميل الاضافية اللازمة لسد الطلب العالمى ستواصل ارتفاعها المضطرد سنة بعد أخرى ولا يجب أن يؤخذ هذا النقص على أنه مشكلة جديدة غير متوقعة بل هو نتيجة طبيعية للزيادة الهائلة فى الطلب على الزيت خلال السنوات القليلة الماضية .

وقد نشأ هذا الازدياد الهائل من زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام فى مختلف أنحاء العالم . وكان تزايد عدد السكان بصورة خاصة فى البلدان النامية مع ارتفاع مستوى المعيشة فى البلدان المتقدمة اقتصاديا .

ولكن نمو الطلب على الزيت الخام قد تقدم بخطوات اوسع من غيره اذ بلغ خلال السنوات الخمس الاولى من العقد الحالى فى جميع ارجاء العالم مبلغ ٧٨٪/ بالمقارنة مع تزايد فى عدد السكان بلغ ١٨٪/ وازدياد الطلب على جميع انواع الطاقة قد بلغ ٤٣٪/ بينما كان ازدياد الانتاج الصناعى بمعدل ٦١٪/ وكان السبب فى نمو استهلاك الزيت الخام بسرعة أكبر من نمو باقى اقتصاديات العالم يرجع الى امتيازات فى سعره مع فائدته العملية ، وتبعاً لذلك كان حله محل غيره فى اسواق الطاقة سريعاً ولكن من البديهي انه لا يمكن استمرار هذا الوضع الى مالا نهاية .

وبالرغم من هذا النقص النسبي فان الزيادات السنوية فى الطلب على الزيت ستكون أكبر مما كانت عليه سابقاً وستبلغ معدل ٢١٪/ مليون برميل فى اليوم خلال النصف الثانى من العقد الحالى بالمقارنة مع ١٨ مليون برميل خلال النصف الاول .

ومع انه من الممكن زيادة الانتاج فى بعض حقول الزيت زيادة كبيرة بتوظيف مبلغ ضئيل نسبياً من رأس المال الا ان الزيادة فى مجموع الاموال الموظفة ستستمر ومن الممكن ان تبلغ الاموال الموظفة عام ١٩٦٩ حوالى ١٥ مليون دولار فى السنة

فى العالم غير الشيوعى بصورة عامة ويعتبر ايراد شركات الزيت المصدر الرئيسى الوحيد لهذه الاموال اذ انه من الميزات الرئيسة الاخرى التى تتمتع بها الشركات البترولية الكبرى استقلالها شبه التام عن الاسواق العالمية اذ انها تمارس « التمويل الذاتى » *Self - Financing* على نطاق لا مثيل له فى سائر الصناعات وقد بين المستر سويت اسكوت احد مديري شركة بريتش بتروليوم فى دراسة قدمها لمؤتمر البترول العربى الرابع الذى عقد فى بيروت فى نوفمبر ١٩٦٣ ، ان الشركات البترولية الكبرى قد تمكنت خلال الفترة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٥٢ من تمويل كافة استثماراتها بامكانياتها الخاصة ودون اللجوء الى الاسواق المالية . ومنذ عام ١٩٥٢ تراوحت القروض التى عقدتها الشركات بين ٦٪ ، ١٠٪ من حاجاتها الى رأس المال .

ويرجع ذلك الى ان شركات البترول الكبرى توظف جزءا من ارباحها التى تجنيها فى بعض المناطق فى مناطق أخرى من العالم ولقد شاهدت اوربا باستثناء الكتلة الشيوعية اتجاهين فى وقت واحد ، وهما ازدياد مضطرد فى استهلاك البترول عامة كما رأينا أو بالنسبة الى مصادر الطاقة الاخرى ، واعتماد متزايد على الشرق الاوسط كمصدر رئيسي لتموينها .

ولقد بلغ استهلاك البترول الاوربي ٢٧ مليون طنا قبل عام ١٩٣٨ فى السنة ، وفى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة ١٩٤٧ قفز الرقم الى ٣٧ مليون طنا فى العام ، ومنذ ذلك الحين ازداد النمو بنسبة ١٣٪ كل عام فبلغ ١٠٠ مليون طن فى عام ١٩٥٥ وفى عام ١٩٥٦ بلغ استهلاك اوربا من البترول ١١٥ مليون طن فى السنة ، وبعد ذلك زادت هذه النسبة .

هذا وقد اظهرت الاحصاءات ان انتاج النفط فى العالم سنة ١٩٦٥ زاد على ١٥٠٠ مليون طن وسجل بذلك زيادة ٩٦ مليون طن عن عام ١٩٦٤ ، وان القسم الاكبر من تلك الزيادة انتجته البلاد العربية ، ففي الشرق الاوسط زاد الانتاج ٣٤ مليون طن بينما فى افريقيا زاد ٢٠ مليون طن .

وقد بلغ الانتاج العالمي للنفط الخام ١٦٣٢ طن^١ في عام ١٩٦٦ أي بزيادة قدرها ٨٥٪ من سنة ١٩٦٥ •

وقد رت منظمة O.E.E.C. ^٢ (المنظمة الاقتصادية التعاونية الاوربية) حاجة اوربا سنة ١٩٧٥ بـ ٣٤٠ مليون طن •

وان هذه الارقام جد مثيرة وتجدر الملاحظة الى ان هذه الارقام لا تشمل زيادة استهلاك البترول بصورة عامة ، بل على أساس حلول البترول تدريجيا محل مصادر أخرى للطاقة ، كما انها تبرز مدى احتياج اوربا لبترول الشرق الاوسط وأهميته بالنسبة لها •

وفي عام ١٩٥٥ كان مجموع واردات البترول الى اوربا ١١٣ مليون طن من الزيت ، وقد استوردت من هذه الكمية ٢١ مليون طن من نصف الكرة الغربي ، ٩٠ مليون من الشرق الاوسط (ومن هذا الرقم ٨٨ مليون من الزيت الخام ، ٢ مليون من الانتاج المكرر) وهكذا فان الشرق الاوسط يمون اوربا بـ ٨٠٪ مما يلزمها من واردات البترول ولا زالت هذه النسبة سارية الى الآن ، وعندما نحلل تزايد حاجة اوربا الى الزيت يجب أن نضع نصب اعيننا ثلاثة عوامل :

العلاقة بين التطور الاقتصادي واستهلاك البترول ، مقدرة اوربا على التكرير ، وتسهيلات النقل فقد زاد نمو الانتاج الصناعي في فترة ما بعد الحرب بنسبة ٦١٪ سنويا وقد انعكس هذا في الاستهلاك المتزايد لجميع أنواع الطاقة بمعدل ٥٪ سنويا ، ومن خلال هذه الصورة الكاملة كانت زيادة البترول ١٣٪ كما ذكرنا سابقا •

كما ان الوجه الثاني من الالوجه الاقتصادية في اوربا هو انشاء معامل التكرير باوربا وهي صناعة قديمة بها ، فان ازدياد استهلاك البترول في اوربا يصاحبه نمو

Petroleum Press Service.

(١)

The organization for European Economic Co-operation

(٢)

يستحق التأمل في تسهيلات التكرير ففي عام ١٩٤٨ كانت كميات الزيت الخام التي تم تكريرها ٢٠ مليون طن ، وفي عام ١٩٥٥ بلغت ١٠٣ مليون طن أى ما يقرب من ٩٠٪ من حاجة اوربا ، وارتفعت طاقة التكرير الاوربى الى ١٢٠ مليون طن ، وهذا التوسع يتمثل في استثمارات تتراوح نفقاتها بين ١٧٠ مليون دولار ، ٢٢٠ مليون دولار كما ان معامل التكرير قد تطلبت انشاءات اضافية زادت مقدار الاستثمارات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وان رؤوس الاموال اللازمة لنفقات التوزيع والتسهيلات المتعلقة بها ووسائل النقل بلغت ١٠٠٠ مليون دولار وقد اقتضى الاتجاه الجديد في فترة ما بعد الحرب ان تنشأ معامل التكرير على مقربة من مراكز الاستهلاك بعيدة عن مصادر الانتاج ، وقد زاد هذا الاتجاه في عام ١٩٥١ ، أي بعد تأميم البترول الايرانى وما عقب ذلك من اغلاق معامل التكرير فى عبادان .

ولقد انشئ العديد من معامل التكرير الجديدة وازدادت مقدرة معامل التكرير القائمة واتسعت سواء أكان ذلك فى القارة الاوربية أو فى بريطانيا .

وكانت نهضة معامل التكرير فى فرنسا عظيمة فبلغت طاقتها ٣٣ مليون طن سنويا فى منتصف عام ١٩٥٠ واحتلت المكان الاول فى اوربا وكانت بريطانيا الثانية فى هذا المضمار وطاقتها ٣١ مليون طن سنويا وقد ضاعفت قدرتها بانشاء معامل تكرير كبيرة فى عدن ، وبلغت طاقة ايطاليا ٢٦ مليون طن سنويا محتلة المرتبة الثالثة تتبعها فى ذلك المانيا الغربية برقم قدره ١٦٦ مليون طن ، وهولندة برقم قدره ١٤ مليون طن ، غير ان هولندة تقدمت الآن تقدما ملحوظا ، وتكرر مصانعها حاليا ٣٠ مليون طن من النفط الخام سنويا وبلغت قيمة صادراتها من مستحضرات النفط فى عام ١٩٦٤ نحو ٤١٧ مليون دولار ، فضلا عن أنها أصبحت تزود كثيرا من البلدان الاوربية بحاجتها من النفط للصناعة والتدفئة فقد أصبحت أيضا مركزا هاما لصناعة المستحضرات الكيماوية المستخرجة من النفط . وفى هولندا اليوم اربعة معامل تكرير جميعها فى مدينة روتردام وضواحيها التي تعتبر أكبر مركز لتكرير النفط فى أوربا الغربية وأكبر ميناء فى العالم بالنسبة للبضائع التي تحمل وتفرغ فيها ؛ هذه المعامل تخص شركات شل وكالتكس واسو و Gulf ، والسبب الرئيسى لاختيار روتردام لبناء تلك المعامل يرجع الى أنها تقع فى قلب البلاد الستة الاعضاء فى السوق الاوربية

المشتركة ، كما ان بإمكان البواخر ان تتابع سيرها من روتردام الى داخل اوربا بواسطة الانهار الى بحر الشمال ونهر الراين جنوبا .

وقد أدت الزيادة في طاقة معامل التكرير الاوربية الى تيجتين على مركز الاقتصاد الاوربي ووفرت على اوربا مبالغ طائلة من العملة الاجنبية • Foreign Currency

وكان الجزء الاكبر منها يصرف من قبل على الانتاج المكرر والمستورد بسعر مرتفع كما جعلت اوربا بمنجاة من التقلبات التي قد تحدث في مناطق الانتاج والنقل •

والوجه الثالث الاقتصادي هو تقدم طرق العبور وناقلات البترول ، فان النقل عامل حيوى في طلب اوربا للبترول ، وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار عنصرين : احدهما وجود الطرق ووسائل النقل لبترول الشرق الاوسط ، والعنصر الآخر وجود ناقلات مناسبة تحمل المواد البترولية •

وكان البترول يشحن الى اوربا في عام ١٩٥٦ بطريقين رئيسيين طريق قناة السويس (ويعر بها ٦٥ مليون طن في العام) وخطوط الانابيب السورية لشركة بترول العراق ويطلق عليها Iraq Petroleum Co., (I.P.C.) والتابلاين Trans-Arabian Pipe Line Co., (٣٦ مليون طن) وكانت طاقة هذين الطريقين أعظم من هذين الرقمين فلقد عبر من قناة السويس ما مجموعه ٧٧ مليون طن من البترول سنويا، وكذلك ماتصبه أنابيب شركة بترول العراق وشركة التابلاين معا نحو من ٤١ مليون طن سنويا • والاثنى عشر مليون طن الاضافية التي تنقل عن السويس والخمسة الملايين الاخرى التي تنقل بواسطة الانابيب تصدر الى نصف الكرة الغربى او افريقيا التى تتزود بها •

وفي الحالات الطارئة في اوربا — وكما حدث ذلك في سنة ١٩٥٦ توجه هذه الكميات الزائدة الى القارة الاوربية • ولقد كانت الزيادة المضطردة في ضخامة شحنات البترول الى الغرب سببا للزيادة في طاقة الضخ بالانابيب وقناة السويس • وقد اتخذت شركة بترول العراق والتابلاين الخطوات اللازمة كي توسع كل منها خطوطها • وقد توقفت مشروعات التوسع لشركة بترول العراق في ١٩٥٦ بينما استمرت التابلاين بمشروعاتها وقد انتهت اعمالها في ١٩٥٨ •

وقد بلغ مجموع حمولة السفن المارة عبر قناة السويس في عام ١٩٦٥ من الجنوب الى الشمال ١٥٥ مليون طن (بلغت حمولة الزيت الخام منها ١٤٤ مليون طن ، وبقيت مصادر الزيت من حيث الكمية على الترتيب الآتي :-

الكويت (٦٤ مليون طن) ، وتبعثها ايران (٥٠ مليون طن) ثم المملكة العربية السعودية (٣٠ مليون طن) وقد بلغت ايرادات قناة السويس في سنة ١٩٦٦ حوالى ٩٥ مليون جنيه والجزء الاكبر من عوائد المرور هذه مستمد من ناقلات الزيت الخام ، وكانت ايطاليا المستوردة الرئيسية فقد استوردت ٤١ مليون طن ، وتبعثها فرنسا (٢٦ مليون طن) ، اما بريطانيا فقد نزلت من المكانة الثانية التي كانت تحتلها عام ١٩٦٤ الى المكانة الثالثة باستيرادها ٢٤ مليون طن .

وانه لمن الجدير بالذكر انه يوجد الآن في العالم ١٦ ناقلة بترول حمولة الواحدة منها ١٠٠ ألف طن أو اكثر . بينما يجرى بناء ٥١ حاملة من هذه النقات . وقد اعلنت شركة (متسوى) اليابانية لبناء السفن عن مخططاتها المتعلقة بمشروع تكاليفه ١٠ ملايين دولار لاقامة ورشة جبارة تتسع لبناء ناقلات بترول بحمولة ٣٥٠ ألف طن، اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٨ ، كما انه قد ابجرت فعلا من اليابان في سفرتها الاولى السفينة « طوكيو مارى » أكبر ناقلة زيت في العالم ، لنقل الزيت من الشرق الاوسط الى تلك البلاد و تملك هذه السفينة — التى صنعت فى اليابان — شركة تابعة لشركة (كاليفورنيا تكساس للزيت) وتبلغ حمولتها ١٥٠ ألف طن ، وبلغت نفقات بنائها ١٢ مليون دولار .

كما ان بعض الشركات السويدية قد اعلنت عن نيتها فى اقامة رصيف لبناء السفن يكلف ٢٠ مليون دولار وينتج سفنا بحمولة ٣٠٠ ألف طن فما فوق اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٨ .

والذى يهمنى فى هذا المضمار من الناحية الاقتصادية هو أن السبب فى الرغبة فى بناء هذه الناقلات هو ان تكلفة النقل تنقص بنسبة ضخامة الناقلة ، فاجرة نقل الطن من الخليج العربى الى اليابان على الناقلة (طوكيو مارو) والتابعة لشركة (كاليفورنيا تكساس للزيت) البالغة حمولتها ١٥٠ ألف طن السالفة الذكر ، لا يتجاوز

دولارين للطن الواحد بينما في الناقلات العادية التي لا تتعدى حمولتها ٥٠ ألف طن تبلغ ضعف ذلك • ولنفس تلك الاسباب تبنى الآن اليابان أيضا حاملة بترول اسمها (ايد يمشومارو) ستبلغ حمولتها ٢٠٤ آلاف طن •

وكفاية مثل هذه السفن ذات الحمولة الكبيرة لتموين حاجات أوروبا تؤلف الناحية الرئيسية الثانية في ميدان النقل ، وكل اضطراب في تنقلات هذه السفن يضطرها للسير في رحلات طويلة يخلق مضاعفات ونقصا في استهلاك البترول للدول المستهلكة ، وارتفاع البترول واستهلاكه المتزايد يقضيان بأن يزداد عدد السفن وذلك بغض النظر عن انشاء خطوط الانابيب •

وقد جاء في دراسة لمنظمة التعاون الاوربي الاقتصادية O.E.E.C. أن الرغبة في بناء تلك الناقلات الضخمة ترجع من ناحية أخرى غير تخفيض تكاليف النقل المشار اليها سابقا الى رغبة شركات البترول في التخفيف من اعتمادها على خطوط الانابيب •

ويعود بعض ناقلات البترول من حيث الملكية الى شركات مستقلة بينما تسعون في المائة هو ملك أو تحت اشراف شركات البترول الكبيرة وعلى الاخص الشركات السبع الرئيسية الامريكية والبريطانية والهولندية وهي ستاندرد أويل أوف نيوجرسي ، سوكوني موبيل أويل ، تكساس أويل كومباني ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، شركة بترول الخليج Gulf وشركة البترول البريطانية (برتيش بتروليوم) ومجموعة رويال داتش شل ، وبالإضافة اليها توجد شركة البترول الفرنسية C.F.P. وانه يبدو واضحا من كل ما ذكر بعاليه ان اعتماد أوروبا المتزايد على واردات البترول يقتضي مصروفات كبيرة من العملات الاجنبية ، وذلك بالطبع يؤثر في ميزان المدفوعات الاوربي ، وقد ذكرت لجنة البترول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي في تقرير لها ان مجموع تكلفة البترول الذي وصل الى الشعوب الاعضاء في المنظمة كان ٢٠٥٠ دولار عام ١٩٥٥ ، ٣١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، ٨ آلاف مليون دولار في عام ١٩٦٥ ، وينبغي ان يضاف ١٠٪ الى هذا من أجل تموين ناقلات البترول الاوربية المسجلة ، وهذه الارقام تمثل كل التكلفة

وقد قدرت اجور الكميات المحمولة التي نقلتها السفن ذات الاعلام الاوربية ٥٩٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار عام ١٩٥٥ ونحو ٧٦٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار عام ١٩٦٠ ، وستكون ١.٥٩٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار عام ١٩٧٥ وهذا يعادل ٧٥٪ من تكلفة الحمولة الكاملة للبتترول الذي يزود اوربا . ويمكننا ان نضيف تكاليف عديدة أخرى الى هذه تقوم بها الشركات في اوربا بما في ذلك شراء كميات كبيرة محلية . وتقدم الشركة العربية الامريكية للبتترول مثلاً صالحاً في سبيل تخفيض مصروفاتها في مناطق الدولار اذ انشأت شركة تابعة خاصة هي شركة أرمكو عبر البحار ومقرها الرئيسي في لاهاي وذلك لشراء ما يلزمها من الاسواق الاوربية والدول التي لا تتعامل بالدولار ، ومثل هذه التدابير تخفف بالطبع من ضيق ميزان الدفع ومشكلته للمستوردين الاوروبيين من بترول الشرق الاوسط .

ولعل هذا الاستعراض العام لدور بترول الشرق الاوسط في الاقتصاد الاوربي يكون ناقصاً اذا لم نذكر على الاقل دور تلك الواردات من البترول واثرها في حياة البلاد ، لا سيما وان اعتماد مختلف دول اوربا على البترول كمصدر للطاقة ليس متناسقاً ، فاذا ما قورن البترول بالفحم الحجري فان استهلاك منتجات البترول تتراوح في ١٩٥٤ — ١٩٥٥ بين ٨٢٪ من مجموع استهلاك الطاقة في اليونان الى ٩٪ في المانيا والنسبة المماثلة هي ١٣٪ في المملكة المتحدة ، ٢٢٪ في فرنسا ، ٣٢٪ في ايطاليا ، ٤٠٪ في السويد ، ٢٤٪ في النرويج .

وهذه الارقام ليست مستقرة ، فبينما يبلغ معدل زيادة استهلاك البترول في اوربا كما ذكرنا ١٣٪ سنوياً خلال فترة ما بعد الحرب ويلاحظ ان نسبة الزيادة في الاقطار الصناعية الكبرى جديرة بالاهتمام ، وانه على الرغم من ان استهلاك البترول متواضع نسبياً في الطاقة العامة بالمانيا ، فقد زاد معدل الاستهلاك ٢٠٪ سنوياً في أعوام ما بعد الحرب ، وكانت الزيادة أكبر في ايطاليا عنها في المانيا اذ بلغت ١٢٠٪ بين الأعوام من ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ .

وتظهر هذه الارقام بوضوح ان واردات البترول من الشرق الاوسط لم تلعب دوراً حيوياً في تطوير الاقتصاد الاوربي بعد الحرب فحسب بل شملت بدورها

استهلاك الطاقة الاوربية الكاملة وبذلك وثقت دعائم الروابط الاقتصادية بينا وربما والشرق الاوسط •

وانه لمن الجدير بالذكر أيضا ان الكويت والسعودية تصدر الى الولايات المتحدة نفسها فالاولى صدرت لها في ١٩٥٦ ما قيمته ٩٣ مليون دولار واستوردت منها ما قيمته ٣٠,٨ مليون دولار والثانية صدرت لها ما قيمته ٦٨,١ مليون واستوردت منها ما قيمته ٧٤,٤ مليون دولار •

والآن وقد فرغنا من بيان دور الشرق الاوسط في الاقتصاد الاوربي ، سنتكلم الآن عن أهمية البترول الاقتصادية للشرق الاوسط ذاته ، وما هو دوره في الدخل الحكومي والتوظيف والعمل وهل غير نموه من تطور الحياة بها وما هو دخل البلاد التي يمر البترول بأراضيها ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة لابد لنا من ان نستعرض ضخامة انتاج الشرق الاوسط (الكويت ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، ايران ، المنطقة المحايدة ، قطر ، آخرون) فقد بلغ ٤٠٨,٩ مليون طن في ١٩٦٥ أي بنسبة ٢٦,٤٪ من الانتاج العالمي بعد ان كان في ١٩٥٨ (٢١٥ ملون طن •)

وقد ذكر مستر وليام ب. تافوياس احد مديري شركة موبيل أويل «ان الشرق الاوسط سيحتفظ بمكانته كاهم مصدر للزيت الخام عبر البحار بل انه سيتحسن فعلا» •

فان الشرق الاوسط يزود البلاد المستهلكة الآن بما يزيد قليلا على ٥٠٪ من ال ١٧٥ مليون برميل يوميا من الزيت الخام التي تتطلبها هذه البلاد من مصادر الزيت عبر البحار ، وعند نهاية السنوات العشر القادمة عندما يزيد الطلب من هذه المصادر الى ٣٥ مليون برميل في اليوم ، سيزود الشرق الاوسط ما يزيد بقليل على ٦٠٪ منها أي نحو ٢٠ مليون برميل يوميا •

وقد اقتضى التوسع في صناعة البترول توظيف رأس مال كبير بلغ تقريبا ٢,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، انفق في فترة السنوات العشرين بين ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ وهذه المبالغ الموظفة في الاستثمار موزعة كما يلي :-

دخل الحكومات بملايين الدولارات

الانتاج	٩٨٠ مليون دولار
خطوط الانابيب	٥٨٧ مليون دولار
معامل التكرير	٤٦٥ مليون دولار
التسويق	٧٥ مليون دولار
المجالات الاخرى	٣٣٣ مليون دولار

والذي يهنا هنا هو أنه كان لانتاج الشرق الاوسط المتزايد باضطراد وما نتج عنه من أرباح حصلت عليها البلاد المعنية تأثير في دخل الحكومات المتصاعد والذي يعتبر السند المالي لمشروعات التنمية والتطوير وقد قفز الدخل المباشر الذي تحصل عليه حكومات الاقطار المنتجة من عمليات البترول مثلاً من ٥٤٠ مليون دولار في عام ١٩٥٣ الى ٢٢٩٥ مليون في عام ١٩٦٥ م كما يتضح من الجدول الآتي :-

جدول رقم (٢)

دخل الحكومات بملايين الدولارات

السنة	الكويت	العربية السعودية	ايران	العراق	آخرون	المجموع شرق الوسط
٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٥٣	١٩٣	٤٧	١٠٠٣
٥٧	٣٣٨	٣٢٣	٢١٢	١٣٧	٥٧	١٠٦٨
٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٤٧	٢٢٤	٧٢	١٢٧٨
٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٦٣	٢٤٣	٦٩	١٢٩٤
٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٨٥	٢٦٦	٧٠	١٤٤٢
٦١	٤٦٤	٣٩٦	٣٠١	٢٦٦	٧٠	١٤٩٧
٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٣٣٤	٢٦٧	٧٥	١٦٤٨
٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٩٨	٣٠٨	٨٣	١٨٣٣
٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٤٧٤	٣٥٣	٥٩	٢٠٩٩
٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٥٣٢	٣٦٨	١٢٠	٢٢٩٥

وهذه العوائد لها أهمية اقتصادية عظيمة إذ انه من اليسير استعمالها لرفع مستوى المعيشة ونشر التعليم وتوفير جميع الخدمات الصحية والاجتماعية واصلاح الطرق والمواصلات سواء منها البرية أو البحرية واصلاح الموانئ مما يوفر بالتالي الطمأنينة والاستقرار .

هذا وقد اكتشف حديثا عالمان من جامعة ميشيغان ان احدى الطرق التي تؤدي الى زيادة انتاج الاغذية وضع طبقة رقيقة من الاسفلت على عمق قدمين تحت سطح التربة الرملية وقالوا ان وضع تلك الطبقة من الاسفلت التي تكون حاجزا صناعيا تحت الماء ، يؤدي الى الحصول على محصول جيد من الاراضي التي لم تنتج في السابق محصولا صالحا للبيع •

وقد نجحت فعلا تجربتهما وذكرنا أيضا ان طبقة الاسفلت هذه قد تكون مفيدة أيضا في المناطق ذات المناخ الجاف حيث تكون التربة رملية كما هو الحال في الشرق الاوسط •

ولا شك ان لذلك الاكتشاف أهمية كبرى لان المشاهد في كثير من البلاد المنتجة للبترول أن الزراعة فيها غير متطورة بينما يمكنها ان تستعمل زيتها للمساهمة في تطوير زراعتها •

ولقد استمرت المبالغ التي تدفع الى حكومات الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط تزداد سنة بعد أخرى في السنوات العشرين أخيرا • والعوامل المسؤولة عن هذا الازدياد هي ارتفاع معدلات الانتاج ، وانخفاض نفقات العمل ، وما تم حديثا في بعض الحالات من الاتفاق على تنفيق الاتاوات • واننا نجد ان سبع دول منتجة في الشرق الاوسط وهي الكويت والمملكة العربية السعودية وايران والعراق وقطر وأبو ظبي والبحرين ، قد تسلمت نحو ٢٣٠٠ مليون دولار بصفة ضرائب دخل واتاوات في ١٩٦٥ ، وتسلمت الدول الأربع الأولى نحو ٩٥٪ من المبلغ المذكور •

وارتفعت المبالغ التي تم دفعها بنسبة ١٠٪ تقريبا عما دفع في ١٩٦٤ •

وقد ارتفعت هذه المدفوعات سنة بعد أخرى اثناء السنوات العشرين الماضية وحتى بعد تخفيض الاسعار المعلنة Posted Prices في ١٩٦٠ ، اذ زال وقع هذا التخفيض نتيجة زيادة الكميات المنتجة وتخفيض نفقات الانتاج •

ومن بين البلدان التي استقادت أكثر من غيرها نذكر اربع بلاد هي : الكويت المملكة العربية السعودية ، العراق ، ايران •

ففى العراق بلغ دخل البترول ٢٠٧ مليون دولار فى ١٩٥٥ وكان يمثل الدخل ٧٠٪ من مجموع ايرادات الحكومة وكذلك فى عام ١٩٥٦ .

وفى ايران ارتفعت عائدات البترول من ٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٥ الى ٢٤٧ مليون دولار فى ١٩٥٨ والى ٥٣٢ مليون دولار فى عام ١٩٦٥ وهذا يدل على اتجاه صعودى أقوى من معدل الصعود لدى بلاد الشرق الاوسط الاخرى مما يحمل على الاعتقاد بان ايران ستستعيد مكانها بين الدول المنتجة للبترول ، فانها اول بلد انتج البترول فى الشرق الاوسط بكميات تجارية .

وقد أصبحت عائدات البترول فى ايران أعظم مورد فى ميزانية الدولة ففي عام ١٩٥٦ بلغت ٤٥٪ وفى عام ١٩٥٧ بلغت ٥١٪ بينما كانت هذه الارقام قبل عام ١٩٥١ تتراوح ما بين ١٢,٥٪ ، ٢٠٪ من مجموع ايرادات الحكومة ، ودخلها ١٩٦٥ بلغ ٥٣٢ مليون دولار .

أما الكويت فقد قفز دخلها من ٢٢ مليون دولار فقط فى ١٩٥٠ الى ٤٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ ويمثل ٩٠٪ من مجموع دخل الحكومة الكويتية وبلغ فى سنة ١٩٦٥ ٦٣٦ مليون دولار — المملكة العربية السعودية زاد دخلها من ٣٠٠ مليون دولار فى ١٩٥٦ الى ٦٣٩ مليون دولار فى ١٩٦٥ .

وهذه الاحصاءات مستمدة من هيئة الامم المتحدة والمجلة الاحصائية لصناعة النفط فى العالم وبالإضافة الى هذه المدفوعات المباشرة وفوائدها الاقتصادية العظيمة فان البلاد المنتجة حصلت على عدد من المنافع المالية الاخرى كمشتريات الشركات العاملة ومدفوعات الرواتب للموظفين المحليين والتعهدات التى سلمت لاصحاب الاعمال الاهلية والمصروفات المحلية من قبل الموظفين الاجانب بالشركات ورسوم الجمارك لما تستورده الشركات وبعض المدفوعات الاخرى كالمساهمة فى مشروعات التأمين الاجتماعى فقد بلغت مثلا مدفوعات الكونسورتيوم الى ايران فى ١٩٥٧ مبلغ ١٠١٨ مليون جنيه استرليني من مدفوعات الى الحكومة

وشركة بترول ايران الوطنية والموظفين الايرانيين والعمال وصندوق التأمين الاجتماعي ومشتريات من الاسواق المحلية ومدفوعات الى المقاولين المحليين •

وهكذا يتضح ان الشرق الاوسط قد استفاد من طرق عديدة غير الاموال العائدة مباشرة من عمليات الشركات ، ومن بين هذه الارباح التوظيف الكبير للايدي العاملة المحلية • وفي عام ١٩٥٦ كانت صناعة البترول العراقي توظف ما يقرب من ١٥٠٠٠ مواطن وفي العربية السعودية ١٣٠٠٠ وفي الكويت ٦٠٠٠ وفي ايران ٤٥٠٠٠ مستخدم •

وبين البلاد التي تنتج كميات أقل تأتي البحرين التي يبلغ المستخدمون فيها ٦٠٠٠ وفي قطر ٢٠٠٠ وفي البلاد التي تمر فيها أنابيب البترول تستخدم الايدي العاملة على الخطوط في معامل التكرير وقد بلغ هؤلاء ٣٦٠٠ شخص في سوريا ، ٢٨٠٠ في لبنان ، وهذه الارقام تتناول موظفي البلدان الذين استخدموا مباشرة من قبل شركات البترول في التنقيب والانتاج ومعامل التكرير وعمليات الانابيب •

وينبغي ان يضاف الى هذه الارقام عمال ليسوا دائمين وان كانت ارقامهم لا يمكن اهمالها • وهؤلاء يستخدمهم المتعهدون في العمليات التي تنفذ تكملة لصناعة البترول •

وان عمليات التوزيع المحلية التي تقوم بها شركات التسويق المختلفة قد امنت أعمالاً لآلاف أخرى من العمال • وعدد كبير من الأجانب استخدموا أيضا في شركات الانتاج وخطوط الأنابيب وفي عام ١٩٥٧ قدر عدد المستخدمين في الصناعة البترولية في جميع ارجاء الشرق الاوسط بـ ٢٥٠,٠٠٠ شخص يتمتعون بقوة شرائية قوية أعلى بكثير من قدرة العديد من ابناء المنطقة — وكان ذلك باعثا قويا على ازدهار الاقتصاد المحلي •

ومن بين المنافع التي جلبتها صناعة البترول المتزايدة للشرق الاوسط يجب ان نذكر تنمية قدرة معامل التكرير في المنطقة • وفي منتصف عام ١٩٥٨ كان في حيازة الشرق الاوسط عشرون معمل تكرير تحوى آلات تكرير طاقتها الاجمالية

أكثر من ٧٥ مليون طن وان جزءا كبيرا من هذه الطاقة لا يستغل وخصوصا في معامل تكرير عبادان وصيدا . وفي خريف ١٩٥٦ كررت المعامل كمية قدرها ٥٠ مليون من الأطنان سنويا وفي خريف عام ١٩٥٧ كررت ما يقرب من ٥٥ مليون طن . وكان الرقم عام ١٩٥٦ يدل على زيادة ٣٥٪ من السنة السابقة التي زادت بدورها ٢٣٪ من أعمال التكرير لعام ١٩٥٤ .

وقد بلغت قدرة معامل التكرير في الشرق الاوسط في ١٩٦٥ ٨٣ مليون طن في السنة بينما كانت في ١٩٦٤ ٧٧ مليون طن أى بزيادة ٧٥٪ عن سنة ١٩٦٥ وترجع الزيادة الى معاودة بذل النشاط والترميم الذى قامت به مصافى عبادان ، وزيادة الانتاج فى مصافى عدن وانتاج ثلاثة معامل تكرير جديدة هى الدورة فى العراق وصيدا فى لبنان وبطمان فى تركيا والتوسع فى مصافى البحرين والكويت وقد ازداد الطلب المحلى على المنتجات المكررة بمعدل ١٣٦٪ سنويا منذ عام ١٩٥٠ ، وقد استهلك الشرق الاوسط فى ١٩٥٥ ما يقرب من ١٠٨٢ مليون طن من المنتجات الرئيسية للبتترول المكرر .

وكما هو متوقع فى منطقة غنية بالبتترول ، فقيرة نسبيا بالموارد الاخرى للطاقة فقد بلغ البتترول عام ١٩٥٤ نسبة ٦٩٤٪ من مجموع الطاقة المستهلكة .

ويرتفع الرقم كثيرا الى اربعة أضعاف اذا استثنينا تركيا القطر الوحيد الذي يستهلك وقودا حجريا بالاضافة الى البتترول والاقطار الاخرى فى المنطقة اعتمدت تقريبا كليا على البتترول كمصدر للطاقة ومن بين المنتجات الثانوية By product لصناعة البتترول والتي حفزت اليها فى الشرق الاوسط هى مجال النقل البحري وذلك بغية زيادة ناقلات البتترول التي تملكها بعض البلاد .

ويجوز انظر الى الايرادات من البتترول أيضا على أساس المبالغ التى تتسلمها الحكومات عن كل برميل من النفط يجرى تصديره كما هو واضح بالجدول رقم ٣

جدول رقم (٣)

دخل الحفومات (محسوبا بالسنتات في كل برميل)^١

السنة	(٢) الكويت	(٢) العربية السعودية	ايران	العراق	المجموع ^٢ الشرق الاوسط
٥٦	٧٦ر٥	٨٢ر٩	٨٤ر٣	٨٩ر٥	٨٢ر٣
٥٧	٧٩ر٦	٨٨ر٢	٨٦ر٨	٩٣ر١	٨٥ر٧
٥٨	٨١ر٧	٨١ر٧	٨٩ر٠	٨٨ر٩	٨٤ر٨
٥٩	٧٧ر٨	٧٥ر٨	٨٣ر٦	٨٢ر٤	٧٩ر٨
٦٠	٧٦ر٤	٧٥ر٠	٨٠ر١	٧٨ر٦	٧٧ر٧
٦١	٧٤ر٤	٧٤ر٦	٧٥ر٨	٧٦ر٥	٧٥ر٦
٦٢	٧٤ر٨	٧٥ر٨	٧٤ر٥	٧٦ر٧	٧٥ر٧
٦٣	٧٤ر٠	٧٦ر٧	٧٩ر٧	٧٦ر٥	٧٦ر٥
٦٤	٧٤ر٨	٨٠ر٧	٨١ر٧	٨٠ر١	٧٧ر٦
٦٥	٧٤ر٨	٨٠ر٥	٨٢ر٧	٨٠ر٢	٧٧ر٧

وهكذا نرى انه عندما هبطت الاسعار المعلنة وزادت الكميات المباعة ارتفعت جملة المبالغ التي تسلمتها الحكومات دون ان يرتفع نصيبها عن كل برميل • فان حكومات الشرق الاوسط ، لديها مدخرات واسعة من النفط الخام ، توجه بصورة عامة اهتماما أكبر الى المبالغ التي تتسلمها بصورة مطلقة ، اذ تتمكن فوراً من استخدام هذه لمبالغ في التطوير الاقتصادي •

ومن الجدير بالذكر أن معدل الايراد من كل برميل يبلغ ٩٥,٢ سنتاً في ليبيا في ١٩٦٥ وهو أعلى ايراد في الدول العربية المنتجة كلها بل انه فاق ايراد فنزويلا من البرميل فقد بلغ في ١٩٦٥ ٩٥ سنتاً فقط في البرميل ، مع أن لفنزويلا ظروفها خاصة بها وهي أن مدخرات النفط بها لا تسمح بالانتاج الا لمدة ١٢ سنة على أساس معدلات الانتاج الحالية ، وكانت أعمال البحث عن مدخرات جديدة قد توقفت بصورة تكاد تكون مطلقة ، فان فنزويلا تفضل تركيز اهتمامها في الحصول على أكبر فائدة عن كل برميل ، ويظهر انها تقبل باستسلام ركود صادراتها •

(١) Petroleum Press Service

(٢) يدخل في كل منهما نصف المنطقة المحايدة

(٣) يدخل فيه قطر، ابوظبي، البحرين

ويلاحظ ان فائدة البرميل في كل دولة أو منطقة تتوقف الى حد ما على السعر الذي يمكن الحصول عليه للنفط المذكور بالنسبة الى موقعه أو كثافته • وعليه تأثر معدل المبلغ المدفوع عن كل برميل يجرى تصديره من الشرق الاوسط تأثيراً سلباً بتبدل صفات صادرات المنطقة • فقد راحت الخامات الثقيلة تزيد حصتها في المجموع بينما تقل اسعارها المعلنة عن اسعار غيرها •

ونذكر على سبيل المثال ان الخامات التي تقل درجتها عن ٣٠ درجة بمقياس النفط الامريكي API Gravity استأثرت بنسبة قلت عن ٣٪ من جملة انتاج الشرق الاوسط في ١٩٥٨ ، الا انها تستأثر اليوم بأكثر من ١٠٪ •

وهبط معدل درجة الخامات الصادرة من الشرق الاوسط في كل سنة وذلك من ٣٣٫٢ درجة في ١٩٥٨ الى ١٢٫٦ درجة في ١٩٦١ واستمرت على هذا المستوى الى الآن •

وهبط معدل الاسعار المعلنة لصادرات الشرق الاوسط بمقدار ١٥ سنتاً منذ ١٩٦١ • وحدث هذا التبدل في نسق الصادرات نتيجة ازدياد الكميات التي تستوعبها اوربا الغربية من الخامات الخفيفة القادمة من أفريقيا الشمالية - ولكن لو لم تكن خامات أفريقيا الشمالية خفيفة الى درجة تجعلها تحتاج الى خامات ثقيلة لمعادلتها لزداد سوء وقع تطوير هذه المصادر الغربية على الشرق الاوسط وفنزويلا معا •

الفوائد التي تجنيها بلدان العبور (الترانسيت)

أنه مما لا شك فيه ان البلدان المنتجة تستفيد أكثر من الاقطار التي يمر عبر اراضيها البترول ، من حيث الايراد النقدي والفوائد الاخرى • الا ان بلدان الترانسيت ليست محرومة بآية حال من المكاسب التي تولدها صناعة البترول •

فان اتفاقيات خطوط الانابيب غالباً ما تمنح رسوم نقل ، ويقبض كذلك بعضها دفعات لحماية الانابيب ، وبعض الخدمات الاخرى • وقد بلغت ايرادات سوريا في عام ١٩٥٦ من أعمال الانابيب التابعة لشركة بترول العراق وحدها

١٨٣٣٣ر٠٠٠ دولار وهذا التقدير قد بنى على أساس افتراض ما يصب عبر سوريا يبلغ ٢٦ مليون طن من الزيت الخام منها ١٨,٥ مليون تذهب الى بانياس •

وقد انخفضت ارباح سوريا الحقيقية الى حوالى ١٣٤٤٠ر٠٠٠ دولار فى عام ١٩٥٦ نتيجة تعطيل خط الانابيب التابعة لشركة بترول العراق فى ١٩٥٦ ، الا ان هذا الرقم الاخير قد تجاوز ٤٤٢٠ر٠٠٠ دولار كانت سوريا تتلقاها من قبل • وفى الوقت نفسه بلغت ايرادات سوريا من التابلاين ١,١٦٠,٠٠٠ دولار سنويا • وهكذا يصبح المجموع ١٥ مليون دولار تنالها سوريا من أجهزة خطوط الانابيب ، وهى تمثل ١٦٪ من ايرادات الحكومة السورية لعام ١٩٥٦ • وقد بلغ ٢٥٦ مليون دولار فى عام ١٩٦١ • وقد دارت أخيرا مفاوضات بين الحكومة السورية وشركة بترول العراق بخصوص طلب زيادة عوائد النقل غير انها توقفت فى ٢٣ نوفمبر من العام الماضى لعدم الوصول الى نتائج ايجابية •

أما فوائد لبنان من خطوط الانابيب التى تمر عبر أراضيه فلم تكن ذات أثر قبل ١٩٥٨ وذلك بسبب التأخر فى الوصول الى اتفاقيات مع شركة بترول العراق والتابلاين وبموجب الاقتراحات التى قدمت خلال المفاوضات مع شركة بترول العراق فى مارس ١٩٥٨ يتوقع ان تزيد ايرادات لبنان من ٩٨٠ر٠٠٠ دولار الى ٢,٩٨٠,٠٠٠ دولار سنويا على أساس افتراض ما تصبه ٧,٥ مليون طن منها ٧ ملايين تذهب من مرفأ طرابلس •

وفى نفس الوقت كانت تتسلم الحكومة ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار سنويا من التابلاين Trans-Arabian Pipeline ويتوقع ان يبلغ الرقم ضعف المبلغ المذكور — عندما تعقد اتفاقية جديدة مع التابلاين ولقد كان مجموع ايرادات لبنان من عمليات خطوط الانابيب عام ١٩٥٦ حوالى ٢٢٠٠ر٠٠٠ دولار أى ٤٦٪ من مجموع ايرادات الدولة • وهذا رقم ضئيل جدا بالنسبة لسوريا • غير ان لبنان استفادت عداد كبيرا من المكاسب الاضافية مثل انشاء المركز الرئيسى Headquarters للتابلاين فى اراضيه حيث تشتري كميات كبيرة من المنتجات المحلية كل من شركة

وهناك نفقات سياحية تصرف من قبل مستخدمي شركات البترول ، وارباح تجارية يحققها المتعهدون المصدرون للزيت يخدمون في خطوط الانابيب ومعامل التكرير في طرابلس والزهراني •

الارامكو ، والتابلاين وشركة بترول العراق للناقلات الوافدة الى مصبي صيدا وطرابلس •

وبلغت ايرادات قناة السويس حوالى ٩٥ مليون جنيه ١٩٦٦ مقابل ٣٢ مليون، ٥٠٠ ألف جنيه عام ١٩٥٥ وزيادة أكثر من ١٠ مليون جنيه عن عام ١٩٦٥ وجزء كبير من عوائد المرور مستمد من ناقلات الزيت الخام • هذا الى ان الجمهورية العربية المتحدة الى جانب كونها من بلدان العبور كما سبق الاشارة قد انتجت في ١٩٦٥ ٦٣٠٠٠٠٠ طن واكتشف حديثا حقل المرجان في خليج السويس وتكونت شركة خليج السويس بين مؤسسة البترول وشركة بان أمريكان لاستغلاله • ويتنظر أن يبدأ الانتاج فيه بمعدل ٥٠ ألف برميل يوميا في مطلع عام ١٩٦٧ ، وهذا ويقدر خبراء البترول تقديراتهم للطاقة الانتاجية بحوالى ٣٠٠ ألف برميل يوميا لهذا الحقل مستقبلا وعثرت كذلك الشركة العامة للبترول على الزيت مؤخرا في منطقة رأس شقير ، كما انه ظهر البترول في الصحراء الغربية في المنطقة التي تعمل فيها شركة فيليبس •

وهذا كله سيؤدى الى ارتفاع انتاج الزيت في الجمهورية الى أكثر من ٣ أضعاف مما هو عليه الآن •

ولا يفوتني هنا الاشارة انه قد ابتدأت عمليات التنقيب عن البترول في لبنان في يناير من العام الماضى ، والرجل المسئول عن هذا المشروع الجديد اميركي من أصل لبناني سبق له ان أكتشف عددا من حقول النفط في الولايات المتحدة الامريكية تنتج اليوم ذلك السائل الهام بكميات تجارية كبيرة •

وذلك الرجل هو الجيولوجى (ريتشارد شاهين) وهو من الثقات الذين يعتقد بأرائهم فى البترول «لقد أهملت شركات النفط الكبرى لبنان بحجة انه بلد صغير ولا يحتمل ان تحتوى ارضية على النفط ولكن أنا ارى عكس ذلك ...»

انى شديد الثقة بان هناك كميات كبيرة من النفط مخزونة تحت الاراضى اللبنانية تنتظر من يكتشفها ، ومن غرائب الصدف ان الحفارة التى تنقب عن النفط فى لبنان هى نفس الحفارة التى حفرت أول بئر فى ليبيا ووجدت فيه النفط بكميات تجارية ولذلك سميت « الحفارة المحفوظة » • فهل ستكون محفوظة فى لبنان أيضا ؟ هذا ما سنراه ونرقب نجاحه باغتباط كبير ، فانه مما لا شك فيه ان كل خير يصيب أي بقعة من البلاد العربية يقابل بسرور عظيم فى جميع الاقطار الشقيقة •

